الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة
Synthes press

النشـــــــاط الحكومي
Government activity

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة:3-2

الفائزون يجمعون على تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية

الوزير الأول يكرم المتوجين بجائزة رئيس الجمهورية لأحسن مُصدّر بقسنطينة

كزم، أول أمس الخميس بقسنطينة، الوزير الأول، السيد سيفي غريب، المتعاملين المتوجين بجائزة رئيس الجمهورية لأحسن مُصدّر لسنة 2025، حيث احتضنت الولاية مراسم الاحتفالية بحضور 5 وزراء ومسؤولين سامين وولاة الشرق ورجال أعمال وممثلي جمعيات مهنية، فيما أجمع الفائزون على أن إستراتيجية رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لتنويع الاقتصاد والصادرات خارج المحروقات، والآليات المتخذة من قبل السلطات العمومية لدعم المنتجين أعطت دفعا للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية ومنحتها قوة تنافسية من ناحية الجودة والسعر.

تغطية: سامي حباطي
تصوير: شريف قليب

وشهد فندق ماريوت في قسنطينة حفل تتويج الفائزين بجائزة رئيس الجمهورية لأحسن مُصدّر لسنة 2025، حيث أشرف الوزير الأول، السيد سيفي غريب، على مراسم تكريم الفائزين، بتكليف من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، كما حضر وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات، السيد كمال رزيق، ووزير الصناعة الصيدلانية، السيد وسيم قويدري، ووزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السيد ياسين المهدي وليد، ووزيرة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، السيدة أمال عبد اللطيف، ووزير الشباب، السيد مصطفى حيداوي. وعرفت الفعالية حضور إطارات سامية، على غرار المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، السيد عمر ركاش، إلى جانب رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، السيد كمال مولى، ورئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، البروفيسور محمد بوخاري، كما حضرها ولاة الولايات الشرقية وبرلمانيون ومنتخبون محليون ومديرو مؤسسات جامعية، فضلا عن مسؤولي هيئات عمومية مختلفة وممثلي جمعيات مهنية ومسؤولي مؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة.

وزير التجارة الخارجية: آفاق 2026 ستكون أكثر طموحا في ترقية الصادرات

وألقى وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات كلمة في الاحتفالية، حيث أكد فيها أن إشراف الوزير الأول على حفل التتويج يعتبر دليلا قاطعا على الأهمية القصوى التي يوليها رئيس الجمهورية لموضوع ترقية الصادرات خارج المحروقات، مضيفا أن آفاق سنة 2026 ستكون أكثر طموحا في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات، لاسيما مع الدخول المرتقب لمشاريع إستراتيجية كبرى، على غرار المشاريع المنتظرة في قطاع الصناعات المنجمية، معتبرا أن «ما تحقق إلى غاية اليوم محل فخر واعتزاز». ونبه الوزير أن جائزة رئيس الجمهورية لأحسن مُصدّر تندرج في إطار الجهود التي تبذلها الدولة لمرافقة ودعم المصدّرين، فضلا عن الاحتفاء بالمتعاملين الاقتصاديين النشطين في مجال التصدير، تقديرا لجهودهم ومساهمتهم الفعالة في التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني والانتقال من نموذج اقتصادي ريعي إلى اقتصاد منتج وتنافسي ومنفتح على الأسواق الخارجية. وذكر رزيق بأن الجائزة المذكورة ليست مجرد تتويج، حيث اعتبرها «رسالة تقدير واحترام لكل متعامل اقتصادي آمن بأن التصدير خارج المحروقات رهان المستقبل، وساهم بجهده واستثماره ومخاطرته لتعزيز صورة الجزائر الاقتصادية في الخارج». ولفت المصدر نفسه إلى أن الفعالية ستشهد تقليد أوسمة خمسة متعاملين مُصدّرين ينشطون في قطاعات إنتاجية وخدماتية مختلفة، حيث انتقوا من قبل لجنة تحكيم متعددة القطاعات والهيئات الوطنية المعنية، مؤكدا أن عملية الانتقاء جرت وفق معايير موضوعية تكرس الشفافية والاستحقاق، كما أضاف أن الاحتفالية تعتبر مساهمة إضافية في الجهود الوطنية الرامية إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين تنافسيتها ورفع مستوى أدائها وتعزيز حضورها في الأسواق العالمية. ورسم وزير التجارة الخارجية في كلمته صورة عن الإستراتيجية المنتهجة، حيث شدد على ضرورة الاستثمار من أجل الإنتاج لتلبية حاجيات السوق الوطنية وتعويض الواردات ثم التوجه بثبات نحو التصدير، فيما أكد على التزام الحكومة، من خلال وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، بالسهر على التطبيق الصارم لكل ما تتخذه الحكومة من إجراءات لمرافقة المصدرين، فضلا عن التطبيق الصارم لآليات الحماية والدفاع التجاري للتصدي للممارسات غير المشروعة، باعتبارها آليات قانونية معترف بها دوليا. ونبه المتحدث أن الجزائر تزخر بإمكانات هائلة لتطوير صادراتها خارج المحروقات، ما يشكل أحد المحاور الأساسية للسياسة الاقتصادية للحكومة، وفقا لتوجيهات رئيس الجمهورية الرامية إلى تحويل الجزائر من بلد مستورد إلى بلد مُصدّر.

وسلم الوزير الأول شهادات التتويج للفائزين بجائزة رئيس الجمهورية لأحسن مصدر لسنة 2025 في نسختها الخمس، حيث تحصلت مؤسسة حدود سليم النشطة في مجال تسويق وتصدير التمور على جائزة أحسن مصدر في فئة المنتجات الفلاحية، والشركة الوطنية للكهرباء والغاز «سونلغاز» على جائزة أحسن مصدر في فئة الخدمات، إلى جانب الشركة الصيدلانية «ألداف نوفو توردياك» في فئة المنتجات الصناعية والصيدلانية، كما تحصلت شركة «سوبكو بالماري» على جائزة أحسن مصدر في فئة الصناعات الغذائية، في حين فازت مؤسسة عباس تركي سعاد بجائزة «أفضل مُصدّر شاب» تشجيعا للمبادرات الريادية الشابة، وتثمينا لإسهامها المتزايد في دعم دينامكية التصدير خارج قطاع المحروقات.

م.ح

■ ممثل شركة «سوبكو بالماري» المتوّجة في فئة المنتجات الغذائية

توجهنا نحو الأسواق العالمية منخرط في استراتيجية رئيس الجمهورية لتنويع الصادرات

اعتبر مدير قسم التصدير في شركة «سوبكو بالماري»، السيد فوزي بلعيدان، الذي استلم جائزة رئيس الجمهورية لأحسن مُصدّر في فئة المنتجات الغذائية، أن التتويج تحفيز وتقدير لجميع المساهمين في إنجاح المشروع، كما أكد أن النظرة الاستراتيجية لشركة «سوبكو بالماري» انخرطت في سياق استراتيجية رئيس الجمهورية لتنويع الاقتصاد والصادرات الوطنية خارج المحروقات، حيث أكد أنها استطاعت تحقيق نتائج مرضية خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وذكر المتحدث أن الشركة مصنعة للشوكولاطة والبسكويت، حيث تزود السوق بعلامات متعددة، على غرار «ماكسون» و«كول» و«مومنت»، مؤكدا أنها المنتجات الموجهة إلى السوق العالمية أيضا. وصرح في رده على سؤال النشر حول البلدان التي تستهدفها بأن الشركة تصدر نحو دول الخليج وتونس وليبيا ودول غرب إفريقيا، في حين دعا النشطين في ميدان الإنتاج إلى الإيمان بمشاريعهم، فضلا عن تأكيده على أن «سوبكو بالماري» تعمل على طرح منتجات جديدة في الأسواق مستقبلا.

م.ح

■ ممثل شركة حدود سليم المتوجة في فئة المنتجات الفلاحية

نصدّر 3 آلاف طن من التمور سنويا نحو 35 دولة

صرح ممثل شركة حدود سليم، المتوجة بجائزة أحسن مُصدّر في فئة المنتجات الفلاحية، للنصر، بأن الشركة تنتج وتصدر التمور منذ أكثر من 30 سنة، حيث اعتبر أن التكريم الممنوح لها من قبل رئيس الجمهورية سيعطي الشركة نفسا جديدا ودفعا نحو تطوير صادراتها، كما قال أن الآليات التي وضعتها الدولة لدعم التصدير سمحت للشركة بالنمو ودخول الأسواق الخارجية نحو أكثر من 35 دولة، على غرار أستراليا والأرجنتين والهند وإندونيسيا وسريلانكا وماليزيا والأردن ولبنان والولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا وكازاخستان وقرغيزستان وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا والمكسيك. وأضاف المتحدث في رد على سؤال النصر حول الكميات التي تصدرها الشركة، بأنها تصل إلى 3 آلاف طن سنويا، لكنه أكد أنها قادرة على تصدير كميات أكبر، موضحا أن القائمين على الشركة يعملون على التوسع تدريجيا.

وشرح المتحدث أن إستراتيجية التوسع في الشركة تقوم على الحفاظ على الجودة في مختلف مراحل الإنتاج الفلاحي، وذلك انطلاقا من عملية غرس النخيل، حيث أوضح أنها وصلت إلى 10 آلاف نخلة، فضلا عن اعتماد المكننة في الفلاحة والتعليب، وصولا إلى عملية التصدير. ونبه المتحدث أن شركة «حدود سليم» تعمل على التطوير في المواد المستعملة في إنتاج المصنوعات الغذائية، على غرار بديل السكر المستخلص من التمور، إذ تثمن الشركة المواد التي كانت في وقت سابق تسوق كعلف للحيوانات أو بأسعار منخفضة، إلى مواد غذائية مصدّرة نحو الخارج، مؤكدا أن التمور المحولة، مثل مسحوق التمر، تعرف إقبالا متزايدا في الأسواق العالمية، خصوصا في السوق الأمريكي.

م.ح

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

تادامسا نيوز
الخميس 22 يناير,2026 15:20

الجزائر تغيب عن قائمة أكبر زبائن القمح اللين الأوروبي.. والمغرب يتصدّر المشهد (تقرير)

عبد الناصر حنو

شحن محصول القمح بإحدى البواخر تحسباً للتصدير الصورة: (ح/م(

غابت الجزائر، في سابقة من نوعها، عن قائمة أكبر الدول المستوردة لمحصول القمح اللين الأوروبي منذ انطلاق الموسم الزراعي 2026/2025 في يوليو الماضي، لا سيما القمح الفرنسي، الذي لطالما كان المصدر الأول لغذاء الجزائريين لمدة عقود طويلة، بفعل خصائصه الغذائية المتوافقة مع دفتر الشروط المحدد للاستيراد في الجزائر. في المقابل، تربّع المغرب على عرش أكبر المشترين للقمح الأوروبي بـ 2.23 مليون طن خلال موسم 2026/2025، في ظل تهاوي مستويات الإنتاج المحلي، بسبب موجات الجفاف الشديدة التي تشهدها البلاد خلال السنوات الأخيرة.

محصول القمح اللين الفرنسي الصورة: (ح/م(

وتشير أحدث البيانات المفوضية الأوروبية، إلى أنّ صادرات الاتحاد الأوروبي من القمح اللين سجلت نحو 11.83 مليون طن متري منذ انطلاق موسم 2026/2025 في يوليو الماضي، مسجلة تراجعاً طفيفاً بنسبة 2% مقارنة بالعام السابق. وتصدرت فرنسا قائمة الدول المصدرة لمحصول القمح اللين الأوروبي بنحو 3.84 مليون طن، تلتها رومانيا بـ 3.75 مليون طن، ثم ليتوانيا وألمانيا ولاتفيا، رغم وجود تحديات تقنية في اكتمال البيانات لبعض الدول.

وفيما يخص الوجهات، حافظ المغرب على مكانته كأكبر مستورد للقمح الأوروبي بـ 2.23 مليون طن، تلتها السعودية بـ 961 ألف طن، بينما استقرت واردات مصر عند 842 ألف طن. أما على صعيد الشعير، فقد شهدت الصادرات قفزة استثنائية بنسبة 112% لتصل إلى 5.49 مليون طن، مما يعكس تحولاً قوياً في نمط تداول الحبوب الأوروبية هذا الموسم.

وفي المقابل، انخفضت واردات الاتحاد الأوروبي من الذرة بنسبة 19% لتصل إلى 9.17 مليون طن، مع بروز الولايات المتحدة والبرازيل كموردين رئيسيين عوضاً عن الإمدادات الأوكرانية. وتواجه بيانات المفوضية الأوروبية الحالية بعض النقص الفني في إحصائيات فرنسا وبلغاريا وإيرلندا، مما قد يعني أن الأرقام الفعلية للصادرات والواردات قد تكون أعلى من المعلن.

موقع الجزائر في استيراد القمح الأوروبي

تحتل الجزائر المرتبة الثانية عالمياً بعد مصر في استيراد القمح، وتبلغ نسبة الاستهلاك الفردي سنوياً نحو 100 كيلوغرام، وهو ضعف النسبة في الاتحاد الأوروبي، وثلاثة أضعاف في باقي دول العالم، وتستقطب منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ثلث مشتريات القمح عالمياً.

صوامع القمح التابعة للديوان الجزائري للحبوب الصورة(Chamsou Newpress) :

وتستورد الجزائر نحو 7.7 مليون طن من القمح سنوياً، ما يجعلها رابع أكبر مستورد للمادة في العالم، بعد مصر 12.1 مليون طن، وإندونيسيا 10.4 مليون طن، تركيا 8.1 مليون طن. ولكنها تعتمد على مصادر تموين متنوعة، منها القمح الفرنسي، والأمريكي، والروسي وغيره. لكن، خلال العامين الأخيرين، انقلبت الأوضاع رأسًا على عقب، فقد تخلّت الجزائر بشكل "شبه نهائي" عن إمدادات القمح الفرنسي، وتحوّلت نحو تنويع مشترياتها من خلال موزّدين آخرين منهم روسيا وأوكرانيا وغيرهم، في ظل تنامي حدة الخلافات السياسية والدبلوماسية مع باريس، والتي انعكست مباشرة على التجارة البينية، لا سيما تجارة الحبوب.

ولعقود طويلة، كانت الجزائر من بين أكبر الدول المستوردة للقمح اللين الفرنسي. وتتعامل الجزائر لتوفير الكميات المطلوبة من القمح مع 20 دولة، بقيمة واردات تتجاوز 2 مليار دولار سنوياً، في مقدمتها فرنسا، بالإضافة إلى روسيا وبولونيا وألمانيا وأوكرانيا والولايات المتحدة وكندا والأرجنتين.

وبعد استبعاد الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) محصول القمح الفرنسي من مناقصات الاستيراد في مناسبات عديدة، علقت مجلة La France Agricole بالقول إن "الجزائر استبعدت، مرة أخرى، القمح الفرنسي رغم تنافسيته القوية عالميًا، مرجّحة أن يكون السبب دبلوماسيًا لصالح منتجات منطقة البحر الأسود أو الأرجنتين."

أما منصة" أرغوس ميديا "الفرنسية، فقالت في تقرير لها أن "الجزائر التي كانت لسنوات الوجهة الأولى لصادرات القمح الفرنسي، باستحواذه على حصة 53% من إجمالي الصادرات الفرنسية خارج الاتحاد الأوروبي عام 2017، تراجعت هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى 18% فقط خلال عامي 2023 و2024.

شحن وتصدير القمح عبر الميناء الصورة: (ح/م(

ومع انطلاق موسم الحصاد لعام 2024، يبدو أن الوضع أصبح أكثر تعقيدًا، إذ يؤكد بونوا بيترمان، رئيس مجلس الحبوب الفرنسي، أن الجزائر لم تستورد أي كميات من القمح الفرنسي حتى الآن. ويرجع ذلك إلى "تجميد العلاقات التجارية" بين البلدين نتيجة الخلافات السياسية التي أثرت سلبًا على التجارة الثنائية.

وتعتبر هذه الخطوة انعكاسًا جديدًا لتدهور العلاقات الثنائية كان قد وقع قبل 3 سنوات أدى لاستبعاد فرنسا من مناقصات القمح الجزائرية لشهور، وقد تعزز هذه الخطوة هيمنة إمدادات البحر الأسود بقيادة القمح الروسي على سوق الاستيراد الضخمة بالبلاد.

وفي تقرير لوكالة "رويترز"، خلال أكتوبر المنصرم، قال أن "فرنسا، التي تعتبر أكبر منتج للقمح في الاتحاد الأوروبي، تواجه احتمال تسجيل أضخم مخزون من القمح اللين الفرنسي منذ أكثر من 20 عامًا، بعد أن تراجع الطلب الخارجي من كلٍّ من الجزائر والصين بشكل حاد، وهذا يهدد فرص التصدير رغم محاولات التجار الاستفادة من تباطؤ الشحنات الروسية لزيادة المبيعات إلى أسواق أخرى."

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 08

تحظى باهتمام السلطات المحلية بسكيكدة

تخصيص 100 هكتار لإعادة بعث زراعة الفراولة وإنقاذها من الزوال

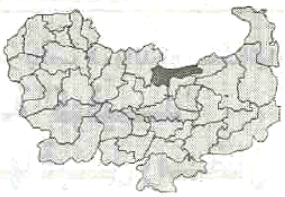

بهدف إعادة الاعتبار لثمرة الفراولة وإنقاذها من الانقراض، خصصت محافظة الغابات لولاية سكيكدة مساحة 100 هكتار لزراعة هذه الفاكهة الموسمية، باعتبارها إحدى الزراعات ذات القيمة العالية، نظرا لما تتميز به من مردودية اقتصادية وقابلية التثمين والتسويق.

ع. فلوري

● في هذا الإطار، يمكن إدماج ثمرة الفراولة أو توت الأرض ضمن المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة، سيما في المناطق الريفية، وكذلك لإعادة مجد هذه الثمرة حتى لا تعصف بها رياح الانقراض، خاصة وأن زراعتها قد تتوقف في بعض المناطق التي كانت تشتهر بها على غرار عين الزويت، سطورة والشاطئ الكبير والتي سجل غيابها خلال العيد السنوي الماضي.

من جهته، أعلن بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن التزامه بمرافقة الفلاحين والمنتجين، من خلال توفير حلول تمويلية تتماشى مع خصوصيات النشاط الفلاحي وطبيعة المخاطر المرتبطة به.

قطاع الفلاحة يدعم ثمرة الفراولة

أعلن قطاع المصالح الفلاحية على تدعم هذه الثمرة المعروفة بـ "المكركبة"، والتي اشتهرت بها ولاية سكيكدة، نظرا للقيمة الغذائية التي تحتوي عليها، والتي تنمو في الجبال والأماكن الرطبة وليس تحت البيوت البلاستيكية، كما يحدث في بعض الولايات. فالفراولة تمتاز بها ولاية سكيكدة وطمعها مميز وطنيا وعالميا، حيث صنفت في المرتبة الأولى في مسابقة عالمية.

ويضيف مدير المصالح الفلاحية أن عملية تدعيم الفراولة التي خصصت لها مساحة بـ 100 هكتار من قبل محافظة الغابات، جاء من أجل تطوير هذه الثمرة التي عرفت بعض المشاكل خلال "الكوفيد" عندما تخلى المنتجون عن غرسها بسبب ضعف المنتوج، الأمر الذي جعل المشاركة في العيد السنوي الأخير مختلفا عن سابقيه.

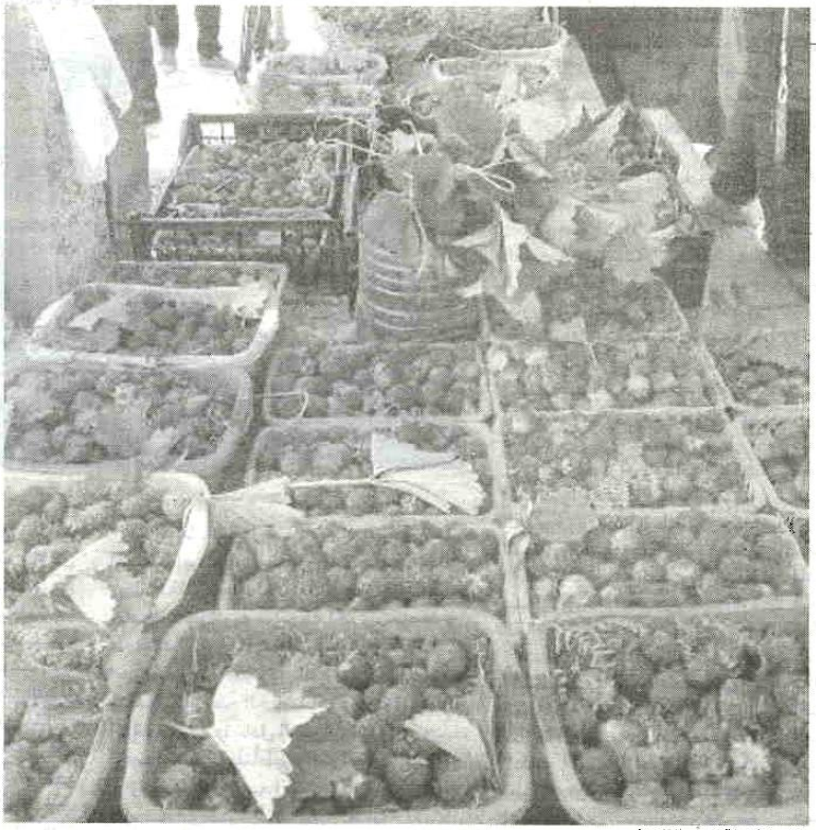

منتوج الفراولة المهدد بالانقراض

وقد أثرت فترة الكوفيد على المنتوج، حيث ارتفعت أسعار هذه الثمرة المحبوبة لدى السكيكديين الذين تعودوا على التلذذ بها منذ أن دخلت إلى سكيكدة سنة 1920 من قبل عامل إيطالي، حيث تمكن مواطن من عين الزويت من الحصول على بعض الشتلات منها، وقام بغرسها في منطقة عين الزويت لتنتشر في أوساط سكان المنطقة واقتصرت على المنفعة الذاتية وقتها.

وفي سبعينات القرن الماضي أصبحت تباع في أسواق مدينة سكيكدة بسعر منخفض، بفعل تحويل الكمية التي ينتجها أصحاب الحقول الى أصحاب محلات الحلويات. ودام ذلك إلى غاية التسعينات، أين تراجع إنتاجها بسبب الظروف الأمنية التي شهدتها مختلف مناطق عين الزويت.

وحتى لا تنقرض هذه الفاكهة، سعت السلطات المحلية لولاية سكيكدة إلى تنظيم يوم دراسي للبحث عن سبل إنقاذ "المكركبة" من الانقراض، حضرته كل الأطراف المختصة لإبداء رأيها حول سبل إعادة مجد الفراولة وجعلها من بين الفواكه الهامة في التغذية، نظرا لما تتوفر عليه من فيتامينات. وذلك عكس النوع الآخر "الفرومبواز" الذي تفتقر للذوق والرائحة.

محافظة الغابات تخصص مساحة 100 هكتار لزراعة الفراولة

وحسب ممثلة الغابات، فإن هذه العملية تسمح باستغلال الفضاءات الطبيعية لأغراض اقتصادية، اجتماعية وسياحية، مع الحفاظ على النوعية البيئية للغابة، حيث تندرج عملية زراعة الفراولة في إطار ترقية الاقتصاد الغابي، وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الاستثمار المحلي.

وفي هذا السياق، أكدت ممثلة الغابات تخصيص 100 هكتار موجه لزراعة الفراولة، وذلك استجابة لضرورة تنظيم هذا النشاط الذي يشهد توسعا عشوائيا في بعض المقاطع الغابية، ويندرج ضمن دائرة الاستغلال.

من جهة أخرى أكد أستاذ من جامعة سكيكدة أن الفراولة تختلف عن الفواكه الأخرى من حيث الذوق، وكذلك من حيث العصير. وعليه، فإن الفراولة يمكن تحويلها إلى معجون ومشتقات أخرى، وهي حاليا تنتج على مستوى منطقتي تمالوس وكركرة.

منتجو الفراولة يشكون انعدام المسالك للوصول إلى حقولهم

يطرح بعض المنتجين المشاكل التي يتخبطون فيها منذ سنوات، حيث يتلخص طلبهم الرئيسي في فتح المسالك الغابية للوصول إلى حقولهم، وتمكينهم من نقل المنتوج إلى الطريق.

وهو المطلب الذي لم يتحقق على أرض الواقع، رغم وعود السلطات المحلية منذ سنوات، والتي تتجدد سنويا في كل احتفال بهذه الفاكهة.

ومن جهة أخرى، تعتبر الجوائز التي يحظى بها المشاركون في المسابقة التي تنظم على هامش العيد السنوي لهذه الفاكهة غير مقنعة، والتي تتكرر كل سنة، الأمر الذي جعل العديد من المنتجين يحجمون عن المشاركة في العيد السنوي للفراولة، علاوة على عزوف بعض المنتجين، خاصة بعين الزويت والشاطئ الكبير وحتى تمالوس، عن زراعتها.

وبذلك أصبحت مشاركة المنتجين لهذه الثمرة قليلة، للأسباب المذكورة، خاصة غياب المسالك للوصول إلى حقولهم، وهي أراض تابعة لمحافظة الغابات، حسب ما جاء خلال اليوم الدراسي الأخير، الذي نظم للبحث عن الحلول للنهوض من جديد بالفراولة.

وأمام اهتمام السلطات المحلية بهذه الفاكهة، يتمنى فلاحو المنطقة أن تبعث من جديد وتعود الأسواق كما كانت عليه سنوات السبعينات والثمانينات، نظرا للفوائد التي تتميز بها الفراولة المكركبة أو روسيكادا نسبة إلى سكيكدة في الحقبة الرومانية.

ع.ف

المساهمات
Contributions

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

رئيس الجمهورية يحفّز التّحوّل الفلاحي النّوعي

الجزائر المنتصرة.. الفلاحة رهان سيادي

المختبر والآلة.. عماد استراتيجية الثّورة الخضراء
تعميم المكننة ورقمنة قطاع الفلاحة لتحقيق السيادة الغذائية

تتّجه الجزائر في سياستها الفلاحية إلى التركيز على رفع المردودية وتحسين جودة الإنتاج، عبر عدّة إجراءات مدروسة أهمها تعميم المكننة، وتوسيع السقي، وترقية البحث العلمي، وإدخال الرقمنة كأداة ضبط يومي للأرقام والقرارات، بما يجعل الهكتار أكثر إنتاجا وأقل كلفة وأقرب إلى معايير السوق.

علي مجالدي

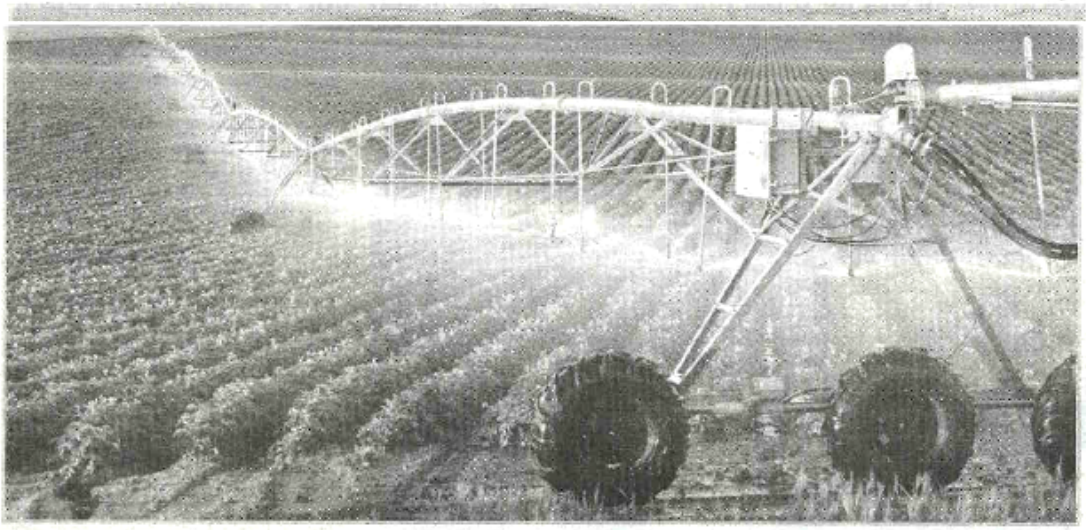

ضمن هذا المسار، يبرز دور رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بوصفه صاحب الإرادة السياسية التي دفعت بالملف من مستوى النوايا إلى مستوى القرارات التنفيذية الآنية، حيث وضع المكننة في صدارة الأولويات ووجّه إلى إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، واستحداث مجلس وطني للمكننة، وهي خطوة تحمل معنى اقتصاديا واضحا، وذلك لتوفير الآلة للفلاح كخدمة منظّمة بدل بقائها امتيازا فرديا يحدّده التمويل والقدرة على الاقتناء.

وفي سياق متّصل، تُظهر الأرقام سبب اعتبار المكننة قضية مردودية لا قضية تجهيزات، فالمعطيات التّقنية المتداولة داخل القطاع تشير إلى ضياع يتراوح بين 10 و20 بالمائة من إنتاج الحبوب في كل موسم حصاد بسبب التأخر أو ضعف التقنيات أو استعمال عتاد غير مطابق، وهذا يكفي وحده لتفسير التركيز على العتاد، لأنّ تقليصه يعادل إضافة كميات معتبرة إلى السوق دون توسيع المساحات، خاصة وأنّ الجزائر تتحرك تحت ضغط طلب داخلي مرتفع، حيث يبلغ معدل استهلاك الفرد من الحبوب 218 كلغ سنويا مقابل معدل عالمي يقارب 65 كلغ، ما يجعل رفع المردودية مطلبا بنيويا مرتبطا بالتموين والاستقرار.

من خدمة العتاد إلى هندسة الإنتاج

في هذا الإطار، يؤكّد العديد من المتخصّصين أن صيغة التعاونيات المتخصصة في كراء العتاد تسمح بإعادة تنظيم الموسم الفلاحي وفق منطق الخدمة والبرمجة، لأنّ الجرار والحصادة لا ينفعان خارج الزمن المناسب، كما أن توزيع العتاد ضمن تعاونيات يفتح مجالا عمليا للصيانة الدورية، وتوحيد المعايير، وتكوين فرق تشغيل، وتقليص الأعطال التي تُربك الحصاد، كما يخفّف العبء المالي على الفلاح، فيتّجه التمويل إلى البذور والأسمدة والري بدل تجميده في اقتناء عتاد قد يُستعمل أياما معدودة في السنة، حيث أنّه من أكبر المشاكل التي يعاني منها الفلاح الجزائري لاسيما في المناطق الشمالية تكمن في صغر مساحات المستثمرات، ما يجعل شراء حاصدة حديثة (بسعر يتجاوز 30–40 مليون دينار) أمرا غير مجدٍ اقتصاديا لفلاح يملك 10 هكتارات، بدلا من أن يسعى كل فلاح لامتلاك جراره الخاص مثلا، والذي قد يبقى مركونا معظم أشهر العام، تقوم التعاونية (التي قد تكون مدعومة من الدولة أو بشراكة بين الخواص) بامتلاك أسطول حديث من الآلات، حيث يتحول العتاد من "استثمار مكلف" على كاهل الفلاح إلى "خدمة مدفوعة" (OPEX) عند الحاجة فقط.

ومن جهة أخرى، لا تُختزل الزيادة في المردودية في الآلة وحدها، بل تُبنى على تخصص أدق في شعب الإنتاج، لذلك يدفع القطاع نحو إدراج أصناف جديدة من البذور مقاومة للشح المائي، وتوزيعها جغرافيا وفق الخصائص المناخية، مع توسيع برامج الدورات الزراعية لتفادي تقهقر التربة، والرفع من استخدام الأسمدة الآزوتية وفق تركيبة التربة، وإنشاء مخابر لمراقبة جودة الأسمدة ومطابقتها للمعايير، إضافة إلى برامج دعم زراعة البقوليات لفائدة منتجي القمح مع مرافقة تقنية وضمان شراء المحصول، وهذه عناصر تُخرج الفلاحة من منطقها الموسمي إلى منطق الاستدامة وسلاسل العمل.

الرّقمنة.. شرط الحوكمة

أما فيما يخص الرقمنة، فقد أكّد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في أكثر من مناسبة أنّها شرط لا يمكن الاستغناء عنه لحوكمة فعّالة، لما تمنحه للدولة من صورة دقيقة عن المساحات المزروعة، ومستويات الإنتاج حسب الشعبة والمنطقة، وحجم المخزون، وقدرات التخزين، ومسارات التموين، وهو ما يساعد على قرارات أكثر صوابا في الدعم وفي الاستيراد وفي ضبط السوق، كما تُسهّل توجيه الدعم نحو الإنتاج بدل دعم المدخلات، بما يقلل التسرب ويحد من استفادة غير المنتجين، ويضمن أن المال العمومي يذهب إلى الفلاح الحقيقي وإلى النتائج القابلة للقياس.

وفي السياق، تسمح قاعدة البيانات الدقيقة ببناء تصور تصديري عقلاني عند توفّر الفائض، لأن التصدير يحتاج انتظاما في الكميات وجودة قابلة للتدقيق، ومعلومة واضحة حول التوفر والاحتياطي، كما يحتاج تنسيقا بين الإنتاج والتخزين والنقل والتجارة الخارجية، وهي نقاط جد مهمة لإنجاح عملية تصدير الفائض، لا سيما في بعض المحاصيل الاستراتيجية مثل البطاطا وبعض الفواكه ذات الطلب العالمي العالي، على غرار الحمضيات، وهنا تتقاطع رؤية الدولة في تحديث الفلاحة مع رؤية أشمل لبناء اقتصاد منظم يعتمد على المعلومة الدقيقة لتقليص التذبذب وتحسين النجاعة.

وتكتسب مقاربة رئيس الجمهورية معناها الإقليمي أيضا، إذ تصنّف الجزائر – حسب منظمة "الفاو" – الدولة الوحيدة على المستوى الإفريقي التي حققت أرقاما وتصنيفات "خضراء" في مؤشرات الأمن الغذائي مقارنة بمحيط إفريقي يعاني من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي، غير أنّ تثبيت هذا الموقع يتطلب المزيد من الجهد للرفع من مردودية الهكتار، وتحديث أدوات الإنتاج، وتحسين التمويل والتأمين ضد المخاطر المناخية، وتطوير السقي بهدف توسيع المساحات المسقية إلى 500 ألف هكتار ضمن أهداف القطاع.

وتسعى الجزائر للتحول بشكل تدريجي نحو فلاحة تُدار بالآلة والبحث والبيانات، وتُقاس بنتائجها في المردودية والتموين والمخزون، ووفق هذا المسار يبرز دور رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون باعتباره من دفع خيار العصرنة إلى الواجهة، وربطه بمنظور سيادي يضع الأمن الغذائي في قلب السياسات العمومية، مع مقاربة عملية تُراكم القرارات وتحوّلها إلى أدوات تنفيذ على الأرض.

أستاذ العلوم الزّراعية بجامعة ورقلة عبد الباسط بومادة لـ "الشعب":

تعاونيات كراء العتاد الفلاحي.. فعاليّة وعدالة

■ توطين صناعة الحاصدات والجرّارات.. الرهان القادم

أوضح أستاذ العلوم الزراعية بجامعة قاصدي مرباح في ولاية ورقلة، البروفيسور عبد الباسط بومادة، أنّ قرار رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بإنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الزراعي، خلال اجتماع عمل ترأسه حول المكننة الفلاحية، يمثل استجابة عملية لإشكالية هيكلية لطالما عانى منها القطاع الأخضر، لاسيما في أوساط الفلاحين الصغار والمتوسطين.

سفيان حشيفة

أبرز البروفيسور عبد الباسط بومادة في تصريح خص به "الشعب"، أنّ وجود هذه التعاونيات الفلاحية المعنية بكراء العتاد، يُسهّل إدماج المهندسين والتقنيين في منظومة الإنتاج الوطني، وإتاحة تسيير عقلاني للآلات الحديثة، ومرافقة تقنية مستمرة للمنتجين والمستثمرين.

وأكّد بومادة أنّ هذا النوع من التعاونيات، يضمن وصول المكننة إلى أكبر عدد ممكن من الفلاحين، ويُقلّل من الاستثمارات الفردية المكلفة، ويسمح بالاستغلال الأمثل للآلات، والتشجيع على الاحترافية في التسيير والصيانة المحلية.

وبخصوص الصناعة المحلية والتكوين وضمان الاستدامة، لا يمكن الحديث عن مكننة ناجحة دون ترقية الصناعة الوطنية للعتاد الفلاحي؛ ذلك أن تصنيع الجرارات وآلات البذر والحصاد داخليا يحدّ من التبعية إلى الخارج، ويُقلّص التكاليف ويضمن توفر قطع الغيار وخدمات الصيانة والإصلاح، بحسب قوله.

وفي موازاة ذلك، لا يمكن لأي سياسة مكننة أن تنجح دون تكوين يد عاملة مؤهلة ومتخصصة؛ لأن الكثير من الخسائر المسجلة في الحقول والمستثمرات لا تعود إلى ضعف العتاد، بل إلى سوء ضبط آلات الحصاد، وغياب الصيانة الدورية، والاستعمال غير الصحيح للمعدات.

وتابع: "نجاح هذه الرؤية يتطلب تكامل ثلاثة عناصر أساسية هي العتاد، الإنسان والتنظيم، وبدونها تبقى المكننة مجرد آلات، ويتكاملها تتحول إلى قوة إنتاج حقيقية؛ لأنّ المكننة الفلاحية ليست مجرد تحديث تقني، وإنما هي مشروع وطني متكامل يرتكز على توسيع المساحات، رفع المردودية، إشراك الكفاءات الجزائرية، وترقية الصناعات المحلية. والرهان اليوم، يتعلق بالانتقال من فلاحة تعتمد على الجهد البشري إلى فلاحة تعتمد على الآلة، والعلم، التنظيم والتكنولوجيا، بما يضمن للجزائر أمنها الغذائي واستقلالها الاقتصادي المستدامين".

وأضاف البروفيسور بومادة، أنّ الاستثمار في التكوين التقني للسائقين والميكانيكيين ولمسيري التعاونيات، يعدّ استثمارا مباشرا في تقليص الضياع ورفع المردودية في الهكتار الواحد، مشيرا إلى أن مراكز التكوين المهني والمعاهد الفلاحية تستطيع لعب دور محوري في هذا المجال، بالشراكة مع المصنّعين والمهنيّين.

هذا، وكان رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، قد ترأس اجتماع عمل خصص للمكننة الفلاحية، وقرّر خلاله إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي، بهدف توسيع مساحات الأراضي المزروعة ورفع مردودية الإنتاج الفلاحي الوطني، وفقا لما أورده بيان لرئاسة الجمهورية.

وجاء قرار رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع، تبعا لتوجيهات وتوصيات مجلس الوزراء الأخير، فضلا عن ذلك، قرّر المسؤول الأول في البلاد، استحداث مجلس وطني للمكننة الفلاحية، حسب ذات البيان.

وتسعى الحكومة الجزائرية بتوجيه مباشر من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى توسيع مساحة الزراعات الإستراتيجية مثل القمح بنوعيه الصلب واللين، والشعير، والذرة الصفراء، السلجم الزيتي ودوار الشمس، خاصة في ولايات الجنوب الكبير مثل المنيعة وأدرار وتيميمون وإليزي وورقلة، بالتوازي مع تواصل دعم الدولة من خلال توفير المدخلات الزراعية كالأسمدة والبذور بأسعار جد مناسبة ومدعمة لتقليل تكاليف الإنتاج، وتخفيف العبء عن الفلاحين والمستثمرين في كامل ربوع التراب الوطني.

السلطات العليا في الجزائر، وضعت هدف تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في صلب أولوياتها، منذ تولي رئيس الجمهورية الحالي مقاليد الحكم، وراهنت ونجحت باقتدار في تنفيذ إصلاحات عميقة بالقطاع الأخضر، أدّت سريعا إلى توسّع مطّرد في الاستثمارات المحلية والأجنبية في شتى المنتجات الزراعية الاستراتيجية والخضروات والفواكه والمحاصيل الصناعية الموجهة للتحويل الغذائي والعلفي.

مهنيّو الفلاحة بوهران يشيدون بثورة المكننة:

قرارات الرّئيس تبون تنهي عصر الفلاحة التّقليدية

أشاد مشاركون في الطبعة الثامنة للمعرض الدولي للفلاحة (أغري برو إكسبو 2026)، التي افتتحت الأربعاء بوهران، بقرارات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المتعلقة بمكننة قطاع الفلاحة، لاسيما إنشاء تعاونيات متخصصة في كراء العتاد الفلاحي.

وفي هذا الإطار، نوّه رئيس غرفة الفلاحة لولاية وهران، سعيد رزوقة، في تصريح لـ "وأج"، بقرار رئيس الجمهورية المتعلق بإنشاء تعاونيات متخصصة لكراء العتاد الفلاحي، مضيفا أن هذا القرار يشكل "خطوة هامة" لتحسين النشاط الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي.-

وستعمل الغرفة التي تشارك في هذا المعرض – مثلما قال – على تحسيس الفلاحين بأهمية هذا القرار، الذي يدخل في إطار العناية التي توليها الدولة لقطاع الفلاحة، وتشجيعهم لاستحداث تعاونيات لتأجير العتاد الفلاحي.

من جهته، قال رئيس جمعية السقايين لوهران، بوعلام حسن، أن قرار رئيس الجمهورية سيسمح بالانتقال إلى فلاحة عصرية، لا سيما وأن الفلاحين يحتاجون كثيرا إلى العتاد الذي يمكنهم من توسيع الأراضي الفلاحية وربح الوقت وتوفير المنتوج بجودة عالية وكذا تنويع نشاطاتهم الزراعية.

وفي ذات المنحى، ثمّن المتخصص في إنتاج الحوامض، خليل بخدة، قرار رئيس الجمهورية الذي يقدم التسهيلات اللازمة للفلاحين للحصول على العتاد، وهذا ما سيعطي – كما أضاف – دفعا قويا للإنتاج، خاصة في شعبتي الحوامض والزيتون اللتين تتطلبان عتادا متخصصا.

للإشارة، تشهد الطبعة الثامنة للمعرض الدولي للفلاحة (أغري برو إكسبو 2026) عرض معدات فلاحية مصنوعة محليا، وتعتبر منتجات رائدة في السوق الوطنية، على غرار معدات الري الفلاحي بمختلف أنواعها ولواحق التبريد لتخزين المنتوج بنوعيه الحيواني والنباتي، وكذا التجهيزات التي تدخل في إطار تربية الدواجن.

كما تتضمّن التظاهرة التي يشارك فيها أزيد من 40 عارضا من الجزائر وتركيا وألمانيا وبتنظيم من وكالة التظاهرات "اكسبوزيوم"، أجنحة لمنتجات خاصة بالأدوية البيطرية والأسمدة وعينات من المنتجات الفلاحية.

وبرمجت ضمن هذا الحدث الذي تتواصل فعالياته إلى غاية اليوم السبت، ندوات تتناول مواضيع لها صلة بالقطاع منها الاستثمار الفلاحي وشعبة تربية الدواجن، إلى جانب تقديم عروض لمجمّع "أسميدال".